A/76/35

الأمم المتحدة

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

الملحق رقم 35

الرجاء إعادة استعمال الورق

A/76/35

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة السادسة والسبعون
الملحق رقم 35

تقرير اللجنة المعنية بممارســـة الشـــعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

الأمم المتحدة • نيويورك، 2021

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0255-2086

[31 آب/أغسطس 2021]

المحتويات

الفصل		الصفحة
كتاب الإحالة		4
الأول –	مقدمة	5
الثاني –	لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين	6
الثالث –	ولاية اللجنة	11
الرابع –	تنظيم الأعمال	12
	ألف – عضوية اللجنة وأعضاء المكتب	12
	باء – المشاركة في أعمال اللجنة	12
الخامس –	الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 20/75 و 21/75	13
	ألف – مقدمة	13
	باء – تعبئة الأوساط الدبلوماسية	13
	جيم – التوعية بقضية فلسطين	15
	دال – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة	19
	هاء – بناء القدرات	19
السادس –	الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75	21
السابع –	استنتاجات اللجنة وتوصياتها	23
	ألف – الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان	23
	باء – الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء النزاع	24
	جيم – الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء تأجيل الانتخابات في فلسطين	24
	دال – الإجراءات المتخذة مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان	24
	هاء – أنشطة الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني	25
	واو – الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية	26
	زاي – إجراءات الدعم في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا	27
	حاء – الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى	27

كتاب الإحالة

[1 أيلول/سبتمبر 2021]

السيد الأمين العام،

أتشرف بأن أرفق طيه تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بغرض تقديمه إلى الجمعية العامة وتعميمه على جميع هيئات الأمم المتحدة المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة، حسب الاقتضاء، عملا بالفقرتين 2 و 10 من قرار الجمعية العامة 20/75 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

ويغطي التقرير الفترة من 2 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021.

(توقيع) شيخ **نيانغ**
رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

الفصل الأول

مقدمة

1 - يُقدّم تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف هذا عملا بقرار الجمعية العامة 20/75، المعتمد في 2 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهو يغطي تنفيذ اللجنة لبرنامج عملها (A/AC.183/2021/1)، الذي صيغ من أجل تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في تقرير المصير. وتشمل أهدافه الحفاظ على الوعي الدولي، وحشد الجهود من أجل إيجاد حل عادل وشامل لقضية فلسطين وإرساء سلام دائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وتعزيز التضامن الدولي مع محنة الشعب الفلسطيني إلى أن تتحقق تلك الأهداف، ودعم حكومة دولة فلسطين في جهودها لبناء القدرات من أجل إقامة دولة فلسطين المستقلة المستدامة والقابلة للبقاء في المستقبل.

2 - ويتضمن الفصل الثاني لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، من 2 أيلول/سبتمبر 2020 إلى 31 آب/أغسطس 2021.

3 - ويتضمن الفصلان الثالث والرابع موجزا لولاية اللجنة كما حددتها الجمعية العامة ومعلومات عن عضوية اللجنة وتنظيم أعمالها.

4 - ويتناول الفصل الخامس الإجراءات التي اتخذتها اللجنة، بما فيها مشاركتها في جلسات مجلس الأمن وحوارها المتواصل مع المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني. ويتناول الفصل أيضا المؤتمرات الدولية، ومنها لمؤتمرات المعقودة بالوسائل الإلكترونية، وحلقات العمل لبناء القدرات التي نظمتها اللجنة، والأنشطة المقررة الأخرى التي اضطلعت بها شعبة حقوق الفلسطينيين باسم اللجنة.

5 - ويقدم الفصل السادس لمحة عامة عن البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75.

6 - وترد في الفصل السابع من التقرير استنتاجات اللجنة وتوصياتها إلى الجمعية العامة.

الفصل الثاني

لمحة عامة عن السياق السياسي المتعلق بقضية فلسطين

7 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلّ العديد من التطورات والاتجاهات يهدد احتمالات التوصل إلى حل الدولتين.

8 - واستمر بناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة على الرغم من قرارات مجلس الأمن العديدة، ومنها القرار 2334 (2016)، الذي أعلن أنها غير قانونية بموجب القانون الدولي. وكما جاء في الوثائق المقدّمة بانتظام من المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط إلى مجلس الأمن، بما في ذلك ضمن إحاطتيه الإعلاميتين المقدمتين إلى مجلس الأمن في 25 آذار/مارس 2021[1] وفي 24 حزيران/يونيه[2]، فإنّ إسرائيل قد رسخت، بشكل يتعارض مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة، احتلالها غير القانوني للأراضي الفلسطينية، بما فيها القدس الشرقية، من خلال بناء المستوطنات، وبناء الجدار، وهدم المنازل والمنشآت ومصادرتها، فضلا عن عمليات الطرد والتهجير القسري للأسر الفلسطينية. وفي 14 تشرين الأول/أكتوبر، قدمت السلطات الإسرائيلية خططا لبناء نحو 5 000 وحدة استيطانية في مستوطنات المنطقة جيم. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، أدان خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة هدم منازل وممتلكات تابعة لتجمّع خربة حمصة البدوي الفلسطيني، في 12 تموز/يوليه في شمال غور الأردن. وقد تشرّد ما لا يقل عن 73 ساكنا، بمن فيهم 41 طفلاً، ودُمر أكثر من 75 مبنى. وفي كانون الثاني/يناير، تم بناء 1 200 وحدة سكنية في مستوطنة جفعات هاماتوس في القدس الشرقية، وطرد 800 فلسطيني من منازلهم في الفترة نفسها.

9 - ووفقا للبيانات التي جمعها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، استمرت دون هوادة عمليات هدم ومصادرة الممتلكات الفلسطينية في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة والقدس الشرقية. ففي 26 كانون الثاني/يناير 2021، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مجلس الأمن بأن السلطات الإسرائيلية قامت في الأشهر الثلاثة الماضية بهدم مبان أو مصادرة أو إجبار أصحاب الأملاك على هدم 71 من المباني المملوكة للفلسطينيين، من بينها 19 مبنى سكنيا، مما أدى إلى تشريد 73 فلسطينيا من بينهم 17 امرأة و 37 طفلا (انظر S/2021/91، المرفق 1). وفي 7 تموز/يوليه، دمرت القوات الإسرائيلية جميع المباني القائمة في خربة حمصة داخل غور الأردن، وفرضت نقل كامل المجتمع المحلي الواقع بجانب مستوطنة بكعوت. وتكثفت الأعمال غير القانونية في القدس الشرقية في حي الشيخ جراح، حيث يعيش السكان الفلسطينيون تحت تهديد دائم بالطرد القسري ويتعرضون لقيود على حرية التنقل. ولا يزال الفلسطينيون في أحياء الشيخ جراح وسلوان في القدس الشرقية المحتلة مهددين بعمليات إخلاء وشيكة وتشريد قسري، وذلك في الوقت الذي تواصل فيه منظمات المستوطنين الإسرائيليين محاولاتها للاستيلاء على منازلهم.

10 - وتواصلت بشكل يومي حوادث العنف والاستفزاز في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، مع زيادة مثيرة للقلق في حجمها وكثافتها، كما أفاد الأمين العام (انظر S/2021/584). وقد لاحظ المنسق الخاص تزايد نسق عنف المستوطنين ضد الفلسطينيين وحث إسرائيل على ضمان سلامة السكان

(1) https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_25_march_2021_2334.pdf.

(2) https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_24_june_2021_0.pdf.

الفلسطينيين وأمنهم، تمشيا مع مسؤولياتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال وبموجب القانون الدولي. كما اندلعت اشتباكات متكررة في قرية بيتا قرب نابلس بالضفة الغربية، في سياق احتجاجات فلسطينية ضد استيلاء المستوطنين الإسرائيليين على الأراضي وبناء بؤرة استيطانية إسرائيلية جديدة. وقد أدى نشر القوات الإسرائيلية في حرم المسجد الأقصى إلى تقييد وصول آلاف المصلين المسلمين خلال الأيام الأخيرة من شهر رمضان، مما أثار توترات واشتباكات أفضت إلى اضطرابات واسعة النطاق وإلى تصعيد عسكري بين الجماعات المسلحة الفلسطينية في قطاع غزة وبين إسرائيل. وفي 24 حزيران/يونيه، أبلغ المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط مجلس الأمن بأن عدة آلاف من المتطرفين الإسرائيليين نظموا في 15 حزيران/يونيه مسيرة في مدينة القدس القديمة رددوا خلالها شعارات عنصرية وتهديدات ضد العرب والمسلمين، وسط وجود مكثف للشرطة الإسرائيلية، مما أدى إلى احتجاجات واشتباكات في القدس الشرقية وفي أجزاء أخرى من الضفة الغربية، حيث أصيب 66 فلسطينيا، من بينهم 12 طفلا، بالرصاص المطاطي والقنابل الصوتية والاعتداءات الجسدية. وحذر المنسق الخاص من إمكانية أن تصبح القدس سببا في نشوب نزاع أوسع. وقد استمرت الاشتباكات في جميع أنحاء الضفة الغربية. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتلت القوات الإسرائيلية، في الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 21 تموز/يوليه 2021، 50 فلسطينيا، من بينهم 11 طفلا، وجرحت ما لا يقل عن 231 11 شخصا، من بينهم 584 طفلا[3]، في جميع أنحاء الضفة الغربية.

11 - واندلعت الأعمال العدائية بين الجماعات الفلسطينية المسلحة في غزة وبين إسرائيل في 11 أيار/مايو وأدت إلى 11 يوما من القتال العنيف، كانت بمثابة أخطر تصعيد لأعمال العنف وأشدها فتكا منذ عام 2014. وتسببت الغارات الجوية العسكرية وعمليات القصف الإسرائيلية في سقوط عدد كبير من الضحايا، وفي معاناة إنسانية، وتدمير للبنية التحتية في غزة، بما في ذلك المرافق التعليمية والمستشفيات والمراكز الصحية وأنابيب المياه. واعتُبرت الغارات الجوية الإسرائيلية على غزة غير متناسبة حيث إنّها لم توفر الحماية للمدنيين. وفي 27 أيار/مايو، أفادت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أن ما لا يقل عن 242 فلسطينيا، من بينهم 68 طفلا و 37 امرأة و 3 أشخاص من ذوي الإعاقة وصحفي واحد، قد قُتلوا في غزة جراء قصف إسرائيل للمناطق المدنية. وفي بعض الحالات، قتلت أسر فلسطينية بأكملها داخل منازلها، بما في ذلك النساء والأطفال والرضع. وأودت الصواريخ البعيدة المدى التي أطلقها مسلحون فلسطينيون من غزة بحياة 12 شخصا في إسرائيل، بمن فيهم رعايا أجانب وطفلان. وتسببت الأعمال العدائية في تشريد حوالي 000 77 فلسطيني، لجأ العديد منهم إلى مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) في جميع أنحاء غزة[4].

12 - وطالب الأمين العام في بيانه الذي أدلى به في 16 أيار/مايو أمام مجلس الأمن بوقف فوري للنزاع. ورحب المجتمع الدولي بوقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 20 أيار/مايو، في أعقاب جهود الوساطة المكثفة التي بذلتها مصر والأردن وقطر والأمم المتحدة. وقد هددت عمليات الإخلاء والهدم المستمرة من قبل إسرائيل بتقويض وقف إطلاق النار. ففي 7 حزيران/يونيه، على سبيل المثال، أصدرت بلدية القدس أوامر هدم في حق 119 أسرة فلسطينية (500 1 شخص) من ضاحية البستان في حي سلوان بالقدس الشرقية المحتلة، وذلك من أجل فسح المجال لإقامة حديقة أثرية إسرائيلية. وعندما سمح المسؤولون

(3) أحدث التقارير متاحة في الإنترنت على الموقع التالي: https://www.ochaopt.org/updates.

(4) انظر www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/Pages/NewsDetail.aspx?NewsID=27116&LangID=E.

الإسرائيليون بتنظيم مسيرة متطرفة في مدينة القدس القديمة في 15 حزيران/يونيه، نشبت اشتباكات عنيفة بين القوات الإسرائيلية والسكان. وأطلقت الجماعات المسلحة في غزة بالونات حارقة على جنوب إسرائيل كرد على ذلك على ما يظهر، وقابلت إسرائيل ذلك بهجمات عسكرية انتقامية. وفي 16 أيار/مايو، أعزت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان التصعيد بشكل مباشر إلى الاحتجاجات وإلى الرد العنيف من جانب القوات الإسرائيلية، أولا في القدس الشرقية ثم بعد ذلك في الأرض الفلسطينية المحتلة بأكملها وداخل إسرائيل[5]. وفي 27 أيار/مايو، رحبت المفوضة السامية بوقف إطلاق النار، ولكنها حذرت من تزايد العنف ومعاناة المدنيين من الجانبين إذا لم يتم التصدي للأسباب الجذرية للعنف ضمن عملية سلام حقيقية وشاملة لإنهاء الاحتلال[6]. وفي أعقاب اندلاع أعمال العنف في أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل في أيار/مايو، أصدرت نحو 200 منظمة نسائية من إسرائيل وفلسطين بيانا مشتركا في 30 حزيران/يونيه يدعو إلى إجراء مفاوضات، استنادا إلى مبادئ قرار مجلس الأمن 1325 (2000)، من أجل التوصل إلى حلول طويلة الأجل للنزاع[7]. وأشارت هذه المنظمات إلى الأهمية الخاصة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف وكفالة تمثيلها في مناصب صنع القرار، وحثت على بذل جهود أكبر من أجل التوصل إلى حل تفاوضي طويل الأجل، و "ليس مجرد تهدئة مؤقتة".

13 - وكان للتصعيد العنيف عواقب إنسانية وخيمة، لا سيما في غزة، التي لا تزال خاضعة لحصار تفرضه إسرائيل جوا وبرا وبحرا منذ 14 عاما. وبسبب الأعمال العدائية عانت منظمات المساعدات الإنسانية من قيود شديدة في الوصول إلى هذا الجيب. وظلت نقاط العبور الحدودية، بما في ذلك نقطتا العبور إيريتز وكرم أبو سالم بين غزة وإسرائيل، مغلقة أثناء اندلاع الأعمال العدائية وبعدها. وفي أعقاب وقف الأعمال العدائية واتفاق وقف إطلاق النار مباشرة، في 27 أيار/مايو، واستجابة إلى النداء العاجل الذي وجهه فريق الأمم المتحدة القطري للعمل الإنساني، قدمت الدول الأعضاء تعهدات مالية بمبلغ 95 مليون دولار لفائدة غزة، شمل احتياجات الأونروا[8]. وأعربت جهات مانحة عديدة عن استعدادها للمساهمة في جهود إعادة الإعمار في غزة، بما في ذلك مصر وقطر والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي. وفي 6 تموز/يوليه، وبالتعاون الوثيق مع السلطة الفلسطينية وبالتشاور مع المجتمع المدني في غزة، أصدرت مجموعة البنك الدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تقريرا مشتركا سريعا بشأن تقييم الأضرار والاحتياجات[9] تضمّن تقديرا لاحتياجات الإنعاش بمبلغ يصل إلى 485 مليون دولار خلال الأشهر الـ 24 الأولى.

14 - وخلال المناقشة الطارئة التي عقدتها في الجمعية العامة في 20 أيار/مايو بشأن الحالة في الشرق الأوسط (البند 37 من جدول أعمال الجمعية العامة) وقضية فلسطين (البند 38 من جدول أعمال الجمعية العامة)، أدانت دول أعضاء عديدة العنف ودعت إلى وقف إطلاق النار، وحماية المدنيين، واستئناف المفاوضات على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة من أجل التوصل إلى حل طويل الأجل للنزاع،

(5) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27095&LangID=E.

(6) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27116&LangID=E.

(7) انظر www.itach.org.il/wp-content/uploads/English.pdf.

(8) انظر www.unocha.org/story/un-and-ngos-launch-humanitarian-plan-support-palestinians-affected-recent-escalation.

(9) انظر https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/gaza_rapid_damage_and_needs_assessment_july_2021_1.pdf.

فيما أصدر رئيس الجمعية العامة نداء من أجل السلام[10]. وفي 22 أيار/مايو، أصدر مجلس الأمن بيانا صحفيا (SC/14527) شدد فيه على الحاجة الفورية إلى تقديم المساعدة الإنسانية للسكان المدنيين الفلسطينيين، ولا سيما في غزة، وأيد دعوة الأمين العام إلى وقف إطلاق النار[11].

15 - وفي دورة استثنائية عقدت في 27 أيار/مايو، اعتمد مجلس حقوق الإنسان القرار S-30/1 الذي أنشأ بموجبه لجنة تحقيق دولية مستقلة مستمرة للتحقيق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وداخل إسرائيل في جميع الانتهاكات والتجاوزات المزعومة للقانون الدولي الإنساني وللقانون الدولي لحقوق الإنسان التي سبقت 13 نيسان/أبريل 2021 ووقعت منذ هذا التاريخ، وفي جميع الأسباب الجذرية الكامنة وراء التوترات المتكررة وعدم الاستقرار وإطالة أمد الصراع، بما في ذلك التمييز والقمع المنهجيان على أساس الهوية الوطنية أو الإثنية أو العرقية أو الدينية.

16 - واستمرت انتهاكات حقوق الإنسان طوال الفترة المشمولة بالتقرير دون عقاب في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وذلك على حد ما أفاد به المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967، مايكل لينك، في الدورة الاستثنائية الثلاثين لمجلس حقوق الإنسان المعقودة في 27 أيار/مايو[12]. وقد كانت لانتهاكات حقوق الإنسان آثار وخيمة بشكل خاص على النساء والأطفال والأقليات. وتشير التقديرات إلى أن 000 234 طفل يحتاجون إلى خدمات الصحة العقلية والدعم النفسي الاجتماعي، وذلك بسبب الحالة الإنسانية في قطاع غزة.

17 - وفي خطوة هامة نحو إنهاء الإفلات من العقاب وضمان العدالة، أكدت المحكمة الجنائية الدولية في 5 شباط/فبراير اختصاصها للنظر في الجرائم الخطيرة المرتكبة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك جرائم الحرب المحتملة، وهو ما جعل المدعي العام بالمحكمة يشرع في 3 آذار/مارس في إجراء تحقيق يشمل جرائم تدخل في اختصاص المحكمة ويزعم أنها ارتُكبت منذ 13 حزيران/يونيه 2014. واختارت إسرائيل، التي ليست عضوا في المحكمة، عدم التعاون مع هذا الحكم. وفي 9 تموز/يوليه، دعا المقرر الخاص المجتمع الدولي إلى اعتبار المستوطنات الإسرائيلية جريمة حرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية[13].

18 - وفي 15 كانون الثاني/يناير، أصدر رئيس دولة فلسطين، محمود عباس، مرسوما يدعو إلى إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية وانتخابات المجلس الوطني الفلسطيني في عام 2021. وشرعت لجنة الانتخابات المركزية في تسجيل الناخبين والمرشحين، وأسفر ذلك عن نشر قائمة تضم 36 حزبا ومرشحا مستقلا للانتخابات التشريعية، وما مجموعه 2,55 مليون ناخب مسجل، من بينهم 1,247 مليون امرأة ونحو من 000 800 ناخب شاب مؤهل. وفي وقت لاحق، ألغت الحكومة الفلسطينية الانتخابات التشريعية والرئاسية في الأرض الفلسطينية المحتلة بكاملها لأنّ إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، لم تضمن عدم

(10) انظر www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2021/05/PGALETTER_200521.pdf.

(11) انظر www.un.org/sg/en/content/sg/statement/2021-05-20/secretary-general%E2%80%99s-press-stakeout-following-the-ceasefire-announcement-between-gaza-and-israel.

(12) انظر www.ohchr.org/Documents/Countries/PS/SS_OPT_Statement_SR_OPT_27May2021.pdf.

(13) انظر www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=27295.

عرقلة إجراء الانتخابات في القدس الشـــرقية. وفي بيانه أمام مجلس الأمن في حزيران/يونيه[14]، وصـــف المنسق الخاص التأجيل بأنه يضاعف من مشاعر الإحباط ويقوض الأمل بالنسبة لكثير من الفلسطينيين.

19 - واستمر الانقسام السياسي الفلسطيني المتواصل، فيما فشلت المصالحة بين الفلسطينيين بقيادة مصـــر، التي كان من المقرر إجراؤها في حزيران/يونيه. وفي بيانه الذي أدلى به في 24 حزيران/يونيه أمام مجلس الأمن، كرر المنسق الخاص أيضا تأكيد دعم الأمم المتحدة الثابت للجهود المصرية، ودعا جميع الفصائل الفلسطينية إلى بذل جهود جادة لضمان إعادة توحيد غزة والضفة الغربية تحت قيادة حكومة وطنية واحدة شرعية وديمقراطية.

20 - وأدت حكومة ائتلافية إســـرائيلية جديدة، تتضـــمن عضـــوا من القائمة العربية المتحدة، اليمين الدســـتورية في 13 حزيران/يونيه، تحت قيادة رئيس الوزراء نفتالي بينيت، ورئيس الوزراء المناوب ووزير الخارجية، يائير لابيد.

21 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر، واجهت الأونروا، التي تقدم الخدمات الأساسية للاجئين الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة، أزمة كبيرة في الميزانية بسبب توقف تمويل الولايات المتحدة وتفاقم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ورحب المفوض العام للأونروا، فيليب لازاريني، باســـتئناف الولايات المتحدة تقديم المســـاعدة للأونروا في عام 2021، وأكد أنّ الأردن والسويد تخططان لاســـتضـــافة مؤتمر دولي في وقت لاحق من عام 2021 من أجل ضمان التمويل الكافي والمتوقع والمستدام للوكالة.

22 - شـهدت جائحة كوفيد-19 في الأرض الفلسـطينية المحتلة زيادة حادة في الحالات، وظلت تشـكل تهديدا حقيقيا لصـــحة وأمن وازدهار الفلســـطينيين والإســـرائيليين على حد ســـواء. وفي كانون الثاني/يناير، دعا خبراء حقوق الإنسان التابعون للأمم المتحدة[15] إسرائيلَ إلى ضمان الحصول بسرعة وبإنصاف على لقاحات كوفيد-19 لفائدة الشعب الفلسطيني الخاضع للاحتلال.

23 - وشجع مجلس الأمن، في مداولاته الدورية، المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على إعادة تنشـيط عملية السـلام المتوقفة وذلك بهدف اسـتئناف التفاوض الهادف بشـأن قضـية فلسـطين. وقد حددت الإدارة الأمريكية الجديدة سياسة بشأن قضية فلسطين تختلف عن سابقتها، وتدعم التوصل إلى حل متفق عليها بشأن وجود دولتين، وتجديد المشاركة الدبلوماسية، واستئناف المساعدة الأمريكية للشعب الفلسطيني. وفي وقت لاحق، دخل رئيس الولايات المتحدة، جوزيف بايدن، ووزير الخارجية، أنتوني بلينكن، في حوار مباشر مع القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية خلال نزاع أيار/مايو.

(14) https://unsco.unmissions.org/sites/default/files/security_council_briefing_-_24_june_2021_0.pdf.

(15) www.ohchr.org/EN/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=26655.

الفصل الثالث

ولاية اللجنة

24 - أنشئت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف بموجب قرار الجمعية العامة 3376 (د-30) المؤرخ 10 تشرين الثاني/نوفمبر 1975 وأنيطت بها مهمة التوصية ببرنامج يرمي إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، والاستقلال والسيادة الوطنيين، والعودة إلى الديار والممتلكات التي شُرّدوا منها، على النحو الذي اعترفت به الجمعية في قرارها 3236 (د-29) المؤرخ 22 تشرين الثاني/نوفمبر 1974. وشهدت ولاية اللجنة تطوراً كبيراً على مر السنين لتشمل الدعوة على نطاق أوسع إلى تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف وحشد المساعدة في هذا الشأن. ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن اللجنة على الموقع الشبكي الذي تتعهده شعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة[16].

25 - وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، جددت الجمعية العامة ولاية اللجنة (القرار 20/75)، وطلبت إلى الأمين العام أن يواصل تزويد شعبة حقوق الفلسطينيين بالموارد اللازمة لتنفيذ برنامج عملها (القرار 21/75) ومواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية فلسطين (القرار 23/75). واعتبارا من عام 2020، أصبحت ولايتا اللجنة والشعبة تمتدان على سنتين. واتخذت الجمعية أيضاً القرار 22/75، المعنون "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، الذي أكدت فيه من جديد الموقف الدولي الذي يحظى بشبه توافق في الآراء بشأن عناصر الحل العادل والدائم والشامل.

26 - وتتوافق أعمال اللجنة توافقاً تاماً مع قرارات الهيئات الحكومية الدولية الرئيسية التابعة للأمم المتحدة، مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومحكمة العدل الدولية، ومع أعمال الأمين العام والبرامج والصناديق والوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، التي تتعاون معها اللجنة على نطاق واسع.

(16) www.un.org/unispal.

الفصل الرابع

تنظيم الأعمال

ألف - عضوية اللجنة وأعضاء المكتب

27 - تتألف اللجنة من 25 دولة عضواً تمثّل مختلف المجموعات الإقليمية وتؤيد التوافق الدولي في الآراء بشأن حل الدولتين، وهي: أفغانستان وإكوادور وإندونيسيا وباكستان ودولة بوليفيا المتعددة القوميات وبيلاروس وتركيا وتونس وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجنوب أفريقيا والسنغال وسيراليون وغيانا وغينيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص وكوبا ومالطة ومالي وماليزيا ومدغشقر وناميبيا ونيجيريا ونيكاراغوا والهند.

28 - والجهات الأربع والعشرون التي تحضر جلسات اللجنة بصفة مراقب هي: الأردن والإمارات العربية المتحدة وبلغاريا وبنغلاديش والجزائر والجمهورية العربية السورية وسري لانكا والصين والعراق وفييت نام وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر واليمن، وكذلك دولة فلسطين والاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي.

29 - ويُنتخب أعضاء مكتب اللجنة كل عام من بين الممثلين الدائمين للدول الأعضاء في اللجنة. وقد انتخبت اللجنة، في جلستها 402 المعقودة في 4 شباط/فبراير 2021 برئاسة الأمين العام، بصفتهم الشخصية، شيخ نيانغ (السنغال) رئيسا؛ وأديلا راز (أفغانستان)، وبيدرو لويس بيدروسو كويستا (كوبا)، ومحمد كورنيادي كوبا (إندونيسيا)، ونيفيل ميلفن غيرتزي (ناميبيا)، وخايمه إرميدا كاستيو (نيكاراغوا)، نوابا للرئيس خلال العام. وانتُخبت أديلا راز (أفغانستان) أيضاً مقررة بالنيابة. ووفقاً للممارسة المتبعة، تشارك دولة فلسطين في أعمال اللجنة والمكتب بصفة مراقب.

30 - ويضطلع مكتب اللجنة بأعمالها اليومية. ويمثل أعضاء المكتب اللجنة في جميع المؤتمرات الدولية التي تنظمها اللجنة، بسبل منها تولي رئاسة دورات المؤتمرات وإدارة النقاش فيها، وفي جميع زيارات الوفود. ويعقدون، على هامش المؤتمرات وخلال زيارات الوفود، اجتماعات مع كبار المسؤولين من مختلف البلدان المضيفة.

31 - وقد دأب أعضاء اللجنة والمراقبون فيها على الدفاع بنشاط عن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك داخل مجلس الأمن. وفي الوقت الحالي، يضم مجلس الأمن بين أعضائه المنتخبين اثنين من أعضاء اللجنة، هما تونس والهند، واثنين من المراقبين فيها، هما النيجر وفييت نام.

باء - المشاركة في أعمال اللجنة

32 - على غرار السنوات السابقة، أكدت اللجنة مجدداً أن باب المشاركة في أعمالها مفتوح أمام جميع من يرغب في ذلك من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والمراقبين فيها. وتشارك في أنشطة اللجنة بانتظام منظمات المجتمع المدني، بما فيها منظمات من إسرائيل.

الفصل الخامس

الإجراءات التي اتخذتها اللجنة وشُعبة حقوق الفلسطينيين وفقاً لقراري الجمعية العامة 20/75 و 21/75

ألف - مقدمة

33 - تسترشد اللجنة في تنفيذ برنامج عملها، كهيئة فرعية تابعة للجمعية العامة، بولايتها المتمثلة في تعزيز إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ودعم التوصل، دون تأخير، إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في عام 1967 وحل الدولتين على أساس خطوط ما قبل عام 1967. كما أن أعمالها وأنشطتها متوافقة تماما مع قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن قضية فلسطين؛ والخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن؛ وبرنامج فريق الأمم المتحدة القطري؛ والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني؛ وأُطر حقوق الإنسان مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان؛ ومؤخرا بأهداف التنمية المستدامة وتحقيقها من قبَل دولة فلسطين. وعلى ضوء التطورات، عدلت اللجنة، على نحو ما أذنت به الجمعية العامة، برنامج عملها المعتمد.

34 - وقد بذلت اللجنة، متبعة نهجا يركز على الحقوق، كل جهد ممكن لدعم الحقوق المعترف بها عالميا لشعب محتل، وحقوق جميع الدول والشعوب في العيش في سلام وأمن. وتحقيقا لتلك الغاية، تواصلت اللجنة مع الأوساط الدبلوماسية بشأن قضية فلسطين من خلال عمليات حكومية دولية رسمية وغير رسمية؛ واستعانت بمساعي الأمين العام الحميدة؛ ونظمت أنشطة توعية عامة انطوت على مؤتمرات واجتماعات، وحلقات نقاش ومشاركة وسائط الإعلام، بما في ذلك وسائل التواصل الاجتماعي؛ وعزّزت الشراكات مع الحكومات والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والهيئات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني؛ وقامت ببناء قدرات دولة فلسطين المستقبلية.

35 - وبسبب جائحة كوفيد-19 وما ترتب عليها من إغلاق، حولت اللجنة اجتماعاتها وأنشطتها إلى مناسبات على الإنترنت، ابتداء من نيسان/أبريل 2020، وذلك باستخدام مجموعة متنوعة من المنصات، تمشياً مع مقرر الجمعية العامة 544/74، من أجل ضمان الاستمرارية في تنفيذ ولايتها.

باء - تعبئة الأوساط الدبلوماسية

36 - واصلت اللجنة تعبئة المجتمع الدولي لدعم تحقيق حل الدولتين والتوصل إلى حل عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين بجميع جوانبها على أساس القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

37 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقدت اللجنة اجتماعاتها بواسطة الإنترنت، من بينها اجتماع خاص للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني (انظر الفقرة 52 أدناه). كما عقدت سبعة من اجتماعات المكتب بواسطة الإنترنت.

38 - وفي 23 تشرين الأول/أكتوبر 2020، أقرت اللجنة أربعة مشاريع قرارات لتقديمها إلى الجمعية العامة. وتعلقت مشاريع القرارات بولاية اللجنة وولاية شعبة حقوق الفلسطينيين، والتسوية السلمية لقضية فلسطين، والبرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي في الأمانة العامة بشأن قضية

فلسطين. وفي 2 كانون الأول/ديسمبر، اعتمدت الجمعية العامة، التي كان معروضا عليها تقرير اللجنة (A/75/35)، مشاريع القرارات الأربعة (القرارات 20/75 و 22/75 و 21/75 و 23/75).

39 - وفي 10 شباط/فبراير، اجتمع المكتب مع رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، فولكان بوزكير، واتفق على زيادة التعاون بشأن تعبئة جهود الدول الأعضاء والمجموعات الإقليمية لتسوية قضية فلسطين وفقا لقرارات الأمم المتحدة ولزيادة الدعم للأونروا.

40 - وفي اجتماع ترأسه الأمين العام في 4 شباط/فبراير 2021، انتخبت اللجنة أعضاء مكتبها لعام 2021 (انظر الفقرة 31 أعلاه) واعتمدت رسميا برنامج عملها لعام 2021 (A/AC.183/2021/L.2).

41 - وفي 25 شباط/فبراير 2021، عقدت اللجنة، من خلال شعبة حقوق الفلسطينيين، جلسة الإحاطة التي تعقدها سنويا من أجل تعريف المندوبين بولاية اللجنة وبرنامج عملها. وحضر الجلسة الإعلامية والتفاعلية ما مجموعه 20 مشاركاً، بما فيهم أعضاء في مجلس الأمن. كما قدمت إدارة التواصل العالمي عرضا عن البرنامج الإعلامي الخاص بشأن قضية فلسطين.

42 - وفي آذار/مارس 2021، شرع المكتب في عقد سلسلة من الاجتماعات للتواصل مع أعضاء المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط وأعضاء مجلس الأمن، وللدعوة إلى إعمال حقوق الشعب الفلسطيني التي طال انتظارها وتنشيط عملية السلام في الشرق الأوسط. واجتمعت وفود المكتب مع الاتحاد الأوروبي (5 آذار/مارس) والاتحاد الروسي (18 آذار/مارس) والصين (24 آذار/مارس) وفرنسا (26 نيسان/أبريل) وأيرلندا (12 أيار/مايو) والمكسيك (30 حزيران/يونيه)، وهناك المزيد من الاجتماعات المقررة، وكل ذلك تمشيا مع قرار المكتب تكييف برنامج عمل اللجنة مع التطورات والاحتياجات السريعة التطور على الميدان. وأكدت الدول الأعضاء التي اجتمعت مع المكتب ضرورة تسوية قضية فلسطين على أساس حل الدولتين ووفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. واجتمع المكتب، وفي إطار جهود التوعية التي يبذلها، اجتمع المكتب أيضا برئيس الجمعية العامة في 10 شباط/فبراير، ورئيس مجلس الأمن في 28 نيسان/أبريل، والأمين العام في xx آب/أغسطس.

43 - وفي 28 نيسان/أبريل، وبالنيابة عن اللجنة، وجّه المكتب رسالة إلى رئيس مجلس الأمن يطلب إليه التأكد من امتثال إسرائيل لالتزاماتها وسماحها بإجراء انتخابات دون عوائق في القدس الشرقية، وأصدر في 10 أيار/مايو بيانا صحفيا أعرب فيه عن شواغله ودعا مجلس الأمن إلى اتخاذ إجراء.

44 - وبالنيابة عن اللجنة، أدلى رئيس اللجنة ببيانات أمام مجلس الأمن ضمن سياق مناقشاته الفصلية بشأن الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين، وذلك في 26 تشرين الأول/أكتوبر 2020 و 26 كانون الثاني/يناير و 22 نيسان/أبريل و 28 تموز/يوليه 2021. وفي تلك البيانات، سلطت اللجنة الضوء على الحالة المتدهورة في الأرض الفلسطينية المحتلة، ودعت إلى وقف السياسات والممارسات غير القانونية التي تتبعها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، ووجّهت الانتباه إلى أنشطتها وتوصياتها الرئيسية. كما ناشدت مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات المناسبة التي من شأنها أن تؤدي إلى تسوية عادلة وشاملة وسلمية للنزاع وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. وكررت نداءاتها من أجل تقديم المساعدة الإنسانية إلى الشعب الفلسطيني والدعم إلى الأونروا.

45 - وفي 10 أيار/مايو، أصدر المكتب، باسم اللجنة، بيانا صحفيا أعرب فيه عن بالغ قلقه إزاء العنف الذي وقع في حرم المسجد الأقصى، وأدان الأعمال المرتكبة ضد المصلين الفلسطينيين وأعمال الاستفزاز

والتحريض والخطابات الملهبة للمشـــاعر. وأعرب كذلك عن انزعاجه إزاء تصـــعيد الأعمال الإســـرائيلية في قطاع غزة وإطلاق الصواريخ من جانب المقاتلين الفلسطينيين، ودعا إلى وقف جميع الهجمات العشوائية ضد المدنيين.

46 - وفي 20 أيار/مايو، وفي ســـياق التصـــعيد في القدس والنزاع في غزة، خاطب رئيس اللجنة الجمعية العامة خلال جلستها العامة الرسمية المعقودة في إطار البندين 37 (الحالة في الشرق الأوسط) و 38 (قضية فلسطين).

جيم - التوعية بقضية فلسطين

47 - استمرت اللجنة في التوعية بالحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك حالة المرأة الفلسطينية، من خلال تيسير الإحاطات المستكملة التي يقدمها الخبراء وعمليات تبادل الأفكار بشـــأن مســـائل محددة خلال اجتماعات اللجنة بواســـطة الإنترنت، وأثناء المناسبات الجانبية، والمؤتمرات الافتراضية، وكذلك من خلال توزيع المنشورات ونشر المعلومات بواسطة العديد من المنصات الإلكترونية ومن خلال الموقع الشبكي للجنة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل كل نشاط من الأنشطة على الموقع الشبكي.

48 - وحافظت اللجنة على حضورها بشكل واسع النطاق على وسائل التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات عن قضية فلسطين، وعززت هذا الحضور. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، سجّلت حسابات اللجنة على فيســـبوك ويوتيوب وإنســـتاغرام وتويتر نموا مطردا في عدد الزوار والمتابعين، مثلما يتبين ذلك من الشكل. وقد اكتسب حساب تويتر وحده 429 3 متابعا جديدا بحلول 31 تموز/يوليه (ليصل مجموع المتابعين إلى 062 20 متابعا)، في حين زادت القائمة البريدية للجنة بمقدار 032 2 مشـــتركا جديدا (ليصل مجموعهم إلى 114 74 مشتركا). وتلقى الموقع الشبكي 994 114 1 زيارة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتم بانتظام بث جميع المناســـبات العامة التي تنظمها اللجنة، بما فيها تلك التي تعقد على الإنترنت، عن طريق قناة الأمم المتحدة التلفزيونية على الإنترنت وعبر صـــفحاتها على وســـائل التواصـــل الاجتماعي، وتســـتقطب كل مناســـبة آلاف المشـــاهدين. وحتى 31 تموز/يوليه، تم تســـجيل ما مجموعه 726 926 مشاهدة منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وأسفرت هذه الجهود عن زيادة التفاعل مع الجمهور، وتوسيع نطاق التواصل مع جماهير جديدة، وزيادة أعداد المتابعين عبر فيسبوك وإنستاغرام وتويتر ويوتيوب. وبالإضافة إلى اللغة الإنكليزية، تنشر اللجنة أيضاً بصورة متزايدة وثائقها باللغات الإسبانية والعربية والصينية والفرنسية والروسية على موقعها على شبكة الإنترنت. وتم بث المؤتمرات والمناسبات التي نظمتها اللجنة خلال الفترة المشمولة بالتقرير مباشرة على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت وعلى منصات الأمم المتحدة لوسائط التواصل الاجتماعي.

اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، إحصاءات وسائل التواصل الاجتماعي

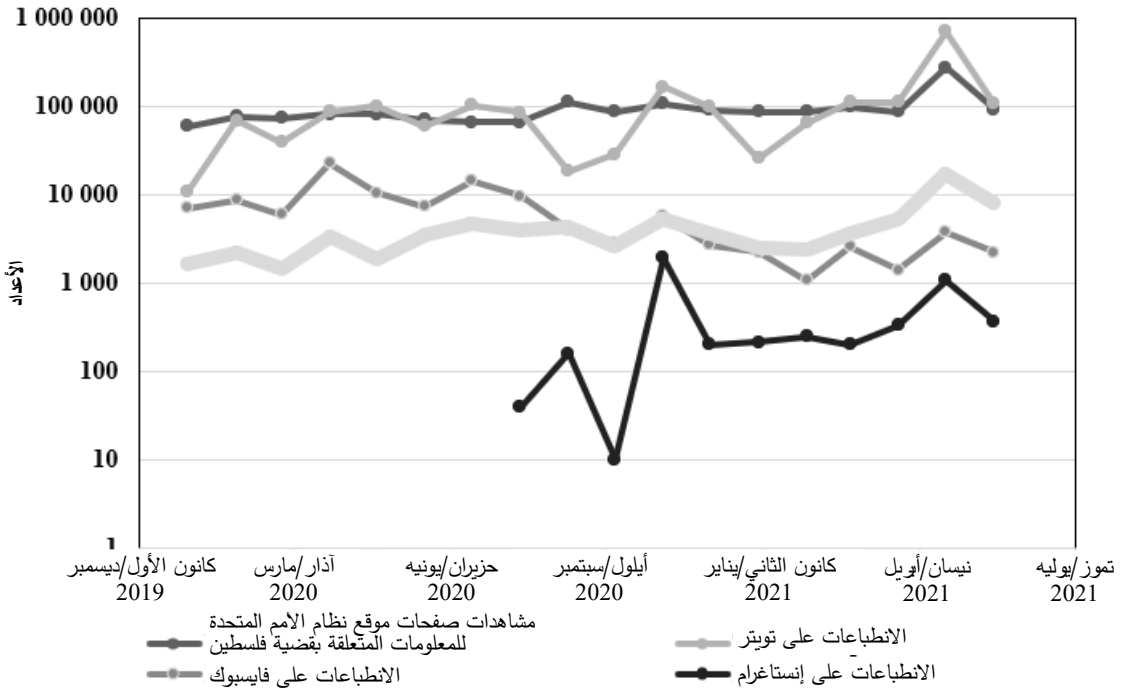

49 - وخلال اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، الذي نظمته اللجنة وتم إحياؤه في 1 كانون الأوّل/ديسمبر، أبدت الدول الأعضاء والمجتمع المدني والجمهور دعما وتضامنا رائعين على الرغم من القيود التي تفرضها الحالة المتعلقة بجائحة كوفيد-19.

50 - وقد أعرب جميع المتكلمين عن دعمهم الثابت لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأهابوا بالمجتمع الدولي أن يعمل على تحقيق ذلك الهدف. وأكد كثيرون على الحاجة الملحة إلى إيجاد تسوية عاجلة، وعلى مسؤولية قادة العالم عن وضع قضية فلسطين في صدارة الأولويات، مشددين على الأهمية المحورية التي يكتسيها الحل العادل بالنسبة إلى السلام والاستقرار على المستويين الإقليمي والعالمي.

51 - وكما درجت العادة، تم تنسيق مناسبات مماثلة احتفالا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني في مكاتب الأمم المتحدة في جنيف وفيينا ونيروبي. وشهدت تلك المناسبات تلاوة بيانات من رئيس اللجنة والأمين العام، وجرى تمثيل الأمم المتحدة على أعلى المستويات. وحضر الاحتفالات ممثلو الدول الأعضاء في اللجنة والمراقبين فيها وممثلين لدول أعضاء أخرى، أعربوا عن تضامنهم مع الشعب الفلسطيني وتأييدهم لحل الدولتين. وصدرت رسالة من الأمين العام بجميع اللغات الرسمية الست.

52 - وحمل معرض عام 2020، الذي نُظم بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، العنوان التالي: "الكتابة على الجدار: الضم في الماضي والحاضر". وتضمن المعرض الافتراضي عرضا لصور مذهلة لجدار الفصل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، واشتمل على لوحات جدارية وأعمال فنية وكتابات جدارية من صنع أطراف من بينها نشطاء دوليون مثل بانكسي وبلو وعدد من الفنانين والناشطين الفلسطينيين، فضلا عن زوار مجهولين يعربون عن تضامنهم. وتم تدشين المعرض على الإنترنت في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ويمكن مشاهدته على الموقع الشبكي

لنظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين[17]. وبالإضافة إلى ذلك، قرر المكتب أن يستنسخ ويطبع، بمساهمة تمويلية من منظمة التعاون الإسلامي، المعارض الأربعة السابقة (2017-2020) في كتيبات فردية تُوزَّع بشكل ورقي ورقمي من أجل تعزيز جهود الدعوة التي تقوم بها اللجنة والوصول إلى قطاع أوسع من الجمهور العالمي. وفي ... آب/أغسطس، قدم المكتب إلى الأمين العام كتيبي عامي 2017 و 2018، اللذين يتضمنان شخصيات فلسطينية بارزة، وتم توزيعهما على جميع الدول الأعضاء والدول المراقبة في الأمم المتحدة.

53 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر، عقدت اللجنة مناسبة افتراضية بعنوان "البرلمانيون الدوليون وقضية فلسطين"، ضمت أعضاء في برلمانات الاتحاد الأوروبي وجنوب أفريقيا والولايات المتحدة. وأكد المتحدثون والمشاركون - ومن بينهم بعض أعضاء الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط - على ضرورة اتخاذ إجراءات موحدة للحفاظ على مسألة حماية الفلسطينيين وحقوقهم مطروحة على جدول الأعمال الدولي، ولتعزيز النهج المتعددة الأطراف لحل النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتقديم الدعم العاجل للأونروا. ودعا المشاركون إلى توثيق التفاعل بين الهيئات التشريعية والمنظمات الدولية، وطلبوا إلى اللجنة تنظيم المزيد من هذه الفعاليات في المستقبل.

54 - وعلى هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة، تم في 10 آذار/مارس تنظيم مناسبة افتراضية عن "المرأة والسلام والأمن وبيجين+25: التقدم والتحديات أمام النساء والفتيات في فلسطين". وركزت المتحدثات - وهن مسؤولات فلسطينيات سابقات وحاليات وممثلات للمجتمع المدني من جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة - على الوضع الفريد للمرأة الفلسطينية تحت الاحتلال والمعايير التقليدية، وعلى أدوارها وتحدياتها منذ الانتفاضة الأولى حتى الآن، بما في ذلك في الانتخابات الفلسطينية المقبلة، فضلا عن تقلص مساحة المجتمع المدني في الأرض الفلسطينية المحتلة. ودعت المتحدثات إلى زيادة عدد النساء في المناصب القيادية وفي البرلمان.

55 - وفي 7 نيسان/أبريل، نظمت اللجنة مناسبة افتراضية عن "تقديم المساعدة الحاسمة للاجئين الفلسطينيين: التحديات والفرص ضمن سياق معقد"، شارك فيها المفوض العام للأونروا، السيد لازاريني، ومدير عمليات الأونروا في الضفة الغربية، غوين لويس. وألقى رئيس الجمعية العامة، السيد بوزكير، كلمة رئيسية. وكان الهدف من هذه المناسبة هو تعزيز الدعم الدولي لحقوق اللاجئين الفلسطينيين وحشد الدعم السياسي والمالي للأونروا، وذلك قبل موعد مؤتمر دولي تعتزم الأونروا عقده ومن أجل تقديم الدعم لهذا المؤتمر. ودعا ممثلو الأونروا إلى حماية ولاية الوكالة وحقوق اللاجئين الفلسطينيين من إحدى الحملات التي تستخدم المعلومات المضللة من أجل صدّ المانحين والمؤيدين.

56 - وفي 18 أيار/مايو، عقدت اللجنة منتدى الأمم المتحدة السنوي تحت عنوان "الدعم البرلماني الدولي لقضية فلسطين" ومن خلال إجراء مناقشة تفاعلية ضمن حلقتين، أدارها عضو في برلمان البرتغال ونائب رئيس الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط، وضمت برلمانيين من جنوب أفريقيا وشيلي وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. وركز المنتدى على الدعم البرلماني لمسألة التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 2334 (2016)، بما في ذلك من خلال إدراج مقتضياته ضمن التشريعات الوطنية، وإحياء الجهود المتعددة الأطراف من أجل التوصل إلى حل سلمي للنزاع. وشملت التوصيات إنشاء

(17) www.un.org/unispal/event/2020-solidarity-day/.

لجنة دولية للتحقيق في جرائم "الفصل العنصري" الإسرائيلي، ومراجعة الاتفاقات الثنائية مع إسرائيل لتشمل حدود عام 1967، وحظر المزايا الضريبية للشركات العاملة في المستوطنات وحظر استيراد سلعها وخدماتها.

57 - وفي 1 تموز/يوليه، وبدعم من منظمة المؤتمر الإسلامي، عقدت اللجنة المؤتمر الدولي السنوي المعني بقضية القدس تحت عنوان "التغيير الديمغرافي القسري في القدس - انتهاكات خطيرة وتهديد للسلام". وضمت حلقة النقاش خبراء فلسطينيين وإسرائيليين ودوليين وناشطين مجتمعيين من القدس الشرقية، وسلطت الضوء على السياسات والإجراءات الإسرائيلية الممتدة على عقود من أجل تعزيز الاستيطان اليهودي داخل القدس وتهجير الفلسطينيين منها، وذلك بالاعتماد على نظام قانوني إسرائيلي يتجاهل القانون الدولي ويستبعد السياق السياسي لعدم توازن القوى بين الإسرائيليين اليهود من جهة والفلسطينيين من جهة أخرى. وتحدث الممثلون الفلسطينيون الشباب عن نضالاتهم اليومية ضد إهانات وإكراهات الاحتلال، وعن وسائل مقاومتهم السلمية، مسلطين الضوء على قوة وسائل التواصل الاجتماعي والدعم الدولي.

58 - ولا يزال نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية بفلسطين، وهو الآن في السنة السابعة والعشرين من تشغيله، يشكل موردا قيّما بشأن قضية فلسطين بالنسبة للدبلوماسيين والباحثين في جميع أنحاء العالم، ويبلغ متوسط عدد مشاهدات صفحاته 000 100 شهريا. ويتألف نظام المعلومات، الذي يتم الاطلاع عليه من خلال موقع اللجنة على شبكة الإنترنت، من أكثر من 000 40 وثيقة، وهو بمثابة أكبر وأشمل مستودع على الإنترنت حول هذا الموضوع. وتتراوح المجموعة من أحدث وثائق الأمم المتحدة إلى وثائق نادرة ترجع إلى عقود مضت. وفي 7 حزيران/يونيه، أكمل النظام عملية شاملة استمرت أربع سنوات للتحوّل والارتقاء التكنولوجي، وشهد تطورا جعل معلومات الموقع الشبكي متوفرة بجميع اللغات الرسمية الست للأمم المتحدة، مع التركيز بشكل خاص على اللغة العربية. والجهود مبذولة حاليا من أجل تحسين إمكانية وصول معاقي البصر إلى الموقع الشبكي للجنة. وشرعت شعبة حقوق الفلسطينيين في تنفيذ مشروع لنشر روبوت دردشة افتراضي على النظام، وذلك من أجل تعزيز تجربة المستخدمين على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت[18].

59 - ووضع اللجنة أيضا، عملا بولاياتها في مجال الرصد، عدة منشورات وزعتها شعبة حقوق الفلسطينيين. وتشمل هذه المنشورات نشرات شهرية، تجمع كل الوثائق الرسمية المتعلقة بقضية فلسطين والصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الحكومية الدولية، وتجميعا لقرارات الأمم المتحدة وقراراتها، ونشرات إخبارية فصلية عن أنشطة اللجنة توزَّع على نطاق واسع، وتجميعا سنويا لتقارير الأمم المتحدة عن قضية فلسطين، فضلا عن تجميع سنوي لكلّ القرارات الصادرة عن هيئات الأمم المتحدة بشأن قضية فلسطين.

60 - وواصلت اللجنة، من خلال نشرتها الأسبوعية المعنونة "NGO Action News"، إذكاء الوعي بأعمال الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي جميع أنحاء العالم من أجل إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف.

61 - وكلفت اللجنة المركز الأيرلندي لحقوق الإنسان التابع لجامعة إيرلندا الوطنية بإجراء دراسة قانونية لمدى شرعية الاحتلال الإسرائيلي. ومن المتوقع أن يتم الانتهاء من هذه الدراسة في عام 2021.

62 - وتم توزيع منشورات اللجنة من خلال قائمة بريدية متنامية تضم أكثر من 000 8 مشترك، بما في ذلك مكتبات بحوث وجامعات وجهات معنية رئيسية مثل قيادات المجتمع المحلي، والشخصيات

(18) http://un.org/unispal.

السياسية، وأعضاء السلك الدبلوماسي، والطلاب، وأساتذة الجامعات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الحكومية الدولية، والصحفيين، فضلا عن شخصيات بارزة وقادة رأي. ويتم وضع جميع منشورات اللجنة على موقع اللجنة على شبكة الإنترنت.

دال - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، وكيانات منظومة الأمم المتحدة

63 - واصلت اللجنة تعاونها مع المنظمات الحكومية الدولية وكيانات منظومة الأمم المتحدة وأعربت عن تقديرها للمشاركة النشطة لممثلي تلك الهيئات في مختلف المناسبات التي عُقدت تحت رعايتها. وواصلت منظمة المؤتمر الإسلامي دعمها للمؤتمر الدولي السنوي المعني بقضية القدس، الذي تنظمه اللجنة. وقد حضر الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي بانتظام اجتماعات اللجنة بصفة مراقب مع المشاركة في أعمالها.

64 - وواصلت اللجنة، في سياق اضطلاعها بأنشطتها، ومن خلال شُعبة حقوق الفلسطينيين، تعاونها الطويل الأمد مع منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأفرقة الأمم المتحدة القطرية، والأونروا، وإدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات، وإدارة التواصل العالمي (بما في ذلك مراكز الأمم المتحدة للإعلام ومركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام لغرب أوروبا، في بروكسل)، ومجلس حقوق الإنسان، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث (اليونيتار) وكلية موظفي منظومة الأمم المتحدة.

65 - وواصلت اللجنة أيضا تعاونها مع منظمات المجتمع المدني المعنية بتعزيز حقوق الشعب الفلسطيني. ودعي ممثلو منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك من إسرائيل، لحضور جميع المناسبات العامة التي نظمتها اللجنة. وأتاحت هذه الاجتماعات والتفاعلات للجنة أن تكون على علم بشواغل المجتمع المدني وإجراءاته وأن تطلعه على ولاياتها وأنشطتها. وأنارت هذه الحوارات المعمقة السبيل أمام برنامج عمل اللجنة وبياناتها وتقاريرها. وتواصل اللجنة أيضا توفير حيّز يمكن لمنظمات المجتمع المدني الإسرائيلية والفلسطينية أن تتفاعل فيه، في الوقت الذي يزداد فيه تقليص هذا التفاعل على أرض الواقع. وكالمعتاد، دُعي ممثل عن المجتمع المدني لإلقاء كلمة في الاجتماع الخاص الذي عقدته اللجنة في 1 كانون الأول/ديسمبر بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وواصلت اللجنة إرسال رسالة إخبارية أسبوعية بعنوان "NGO Action News". وفي إطار تفاعلها الدوري مع منظمات المجتمع المدني، نظمت اللجنة في 3 آب/أغسطس حوارا افتراضيا مع ممثلي منظمات المجتمع المدني من فلسطين وإسرائيل ومن المجتمع الدولي وذلك بغية تلقي إحاطات مباشرة عن الحالة في القدس وغزة، وعن الدعوة في الولايات المتحدة.

هاء - بناء القدرات

66 - على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 21/75، واصلت اللجنة تحديد فرص التدريب اللازم من أجل بناء قدرات موظفي الحكومة الفلسطينية. واستمرت أيضا في تقييم أثر برامجها. وفي سياق مواجهة أزمة كوفيد-19، أعطت اللجنة الأولوية للتدريب خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

67 - وبالتعاون مع كلية موظفي منظومة الأمم المتحدة، دعمت اللجنة مشـــاركة ثلاثة دبلوماســـيين من وزارة الخارجية الفلسـطينية في دورة تدريبية على الإنترنت مدتها خمسـة أسـابيع، تناولت مهارات الكتابة الفعالة، وعُقدت في الفترة من 7 أيلول/سبتمبر إلى 9 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وعلاوة على ذلك، دعمت اللجنة، بالتعاون مع معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، مشـــاركة أربعة دبلوماســـيين من وزارة الخارجية وشـؤون المغتربين الفلسـطينيين في دورة تدريبية افتراضـية مكثفة عن أعمال الأمم المتحدة، وذلك في جنيف في الفترة من 9 إلى 20 آب/أغسطس 2021.

الفصل السادس

الإجراءات التي اتخذتها إدارة التواصل العالمي وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75

68 - وفقا لقرار الجمعية العامة 23/75 المؤرخ 2 كانون الأول/ديسمبر 2020، واصلت إدارة التواصل العالمي تنفيذ برنامجها الإعلامي الخاص عن قضية فلسطين، ونظمت معظم أنشطتها وجهودها التوعوية على الإنترنت بسبب جائحة كوفيد-19.

69 - وعملت الإدارة مع معهد الجزيرة الإعلامي لتنظيم برنامج تدريبي افتراضي خاص لفائدة الصحفيين الفلسطينيين وذلك في الفترة من 23 تشرين الثاني/نوفمبر إلى 3 كانون الأول/ديسمبر. وركزت الدورة الافتراضية على ثلاثة مواضيع هي: الصحافة باستخدام الأجهزة المحمولة، وصحافة البيانات، والتحقق من الأخبار، واستفاد منها 12 صحفياً فلسطينياً من غزة والضفة الغربية والقدس والشتات. وافتتح رئيس اللجنة رسميا الحلقة الدراسية الإعلامية الدولية بشأن السلام في الشرق الأوسط، التي عقدت بشكل افتراضي يومي 8 و 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، وشارك فيها متكلمون من إسرائيل وفلسطين والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فضلا عن ممثلين عن الأمم المتحدة، وذلك من أجل مناقشة موضوعين هما: "النزاع الإسرائيلي الفلسطيني وتحديات العقد الجديد" و "قصة روايتين: المعلومات الخاطئة والمعلومات المضللة". وتم تحديث الموقع الشبكي لليوم الدولي للتضامن باللغات الرسمية الست. وواصلت الإدارة تقديم التوجيه والمساعدة لتعهّد الموقع الشبكي، بما في ذلك باللغات الرسمية الست. وبالتعاون مع مكتب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ساعدت الإدارة في تحديث طريقة العرض والبحث في المواد الرقمية المعنية بجوانب متعددة من قضية فلسطين.

70 - وقدمت الإدارة الدعم الاتصالي لأجل البث الحي، وبحسب الطلب، لأعمال اجتماعات اللجنة وفعالياتها المبيّنة في الخامس جيم من التقرير، وذلك باللغات المتاحة كلها على قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت. وأصدرت الإدارة 75 بيانا صحفيا باللغتين الانكليزية والفرنسية تتعلق بقضية فلسطين وعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك تغطية لأعمال اللجنة والجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن بيانات ورسائل الأمين العام. وأنتجت بوابة أخبار الأمم المتحدة، باللغات الرسمية الست، وكذلك بالبرتغالية والسواحيلية والهندية، حوالي 300 من التقارير الصحفية والمنتجات المتعددة الوسائط المتعلقة بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، بما في ذلك تقارير عن كوفيد-19 ومقابلات مع ممثلي وكالات الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية المحتلة.

71 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أنتجت شبكة يونيفيد الإخبارية التابعة لتلفزيون الأمم المتحدة 24 حزمة إعلامية للمذيعين تتعلق بقضية فلسطين. وفي أيار/مايو، تم بث تغطية شبكة يونيفيد لتصاعد الوضع في غزة وإسرائيل 298 20 مرة، ليتم بذلك تحطيم جميع الأرقام القياسية الشهرية السابقة لمتابعة البث. كما أنتج قسم الفيديو بالأمم المتحدة أخبارا ومقاطع فيديو على وسائل التواصل الاجتماعي لتسليط الضوء على صوت الأمم المتحدة وقادتها خلال فترة التصعيد. وكانت مشاهدة على نطاق واسع لمقاطع الفيديو هذه التي ولدت تفاعلا قويا من جانب الجمهور. وحظيت مقاطع فيديو شبكة يونيفيد بما يقرب من 60 ساعة من البث خلال هذه الفترة. وكانت مشاركة الجمهور قوية أيضا، حيث أنتج قسم الفيديو بالأمم المتحدة مقطعي فيديو إخباريين حول النزاع، كانا من أفضل ثلاثة مقاطع تم إنتاجها لشهر مايو على يوتيوب وتويتر. وعلى موقع يوتيوب، حقق شريط الفيديو، الذي يظهر فيه الأمين العام ورئيس الجمعية العامة وهما يتحدثان عن العنف المميت، أكثر من 000 76 مشاهدة و 400 2 رد فعل و 500 تعليق. وعلى حساب

الأمين العام على تويتر، استأثر الفيديو الذي يظهر ردّه أمام تجمع وسائط الإعلام على وقف إطلاق النار بأكثر من 000 53 مشاهدة، ونحو 700 إعادة تغريد، و 110 تعليقات.

72 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت منصات الأمم المتحدة لوسائل التواصل الاجتماعي تغطية الأخبار وتقديم المعلومات عن المسائل المتصلة بقضية فلسطين باللغات الرسمية الست، وكذلك بالبرتغالية والسواحيلية والهندية. وواصلت منصات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للأمم المتحدة الترويج للأحداث والأنشطة الافتراضية التي تنظمها اللجنة، بما في ذلك عن طريق جذب الأنظار إلى نظام الأمم المتحدة للمعلومات المتعلقة بقضية فلسطين وإلى حسابات اللجنة على وسائط التواصل الاجتماعي، وإتاحة المعلومات لاستخدامها على المنصات الموجهة للجمهور، مثل تريلو[19].

73 - وبالتعاون مع الأونروا، دعا مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالشباب أحد الأعضاء الشابة في "برلمان طلاب الأونروا"، المستحدث لأوّل مرة، إلى التحدث في المائدة المستديرة الوزارية لمنتدى الشباب التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي[20]، الذي عقد يومي 7 و 8 نيسان/أبريل. وعقب هذه المناسبة، ظهرت المتحدثة الفلسطينية الشابة ضمن سلسلة من مدونات المكتب تحمل عنوان: "تعرف إلى 23 شابا يقودون عملية التعافي المرن خلال عقد العمل"[21].

74 - وفي 15 تموز/يوليه، شارك مبعوث الأمين العام المعني بالشباب في الفعالية الافتراضية المعنونة "تمكين اللاجئين الفلسطينيين الشباب"، التي استضافها المكتب التمثيلي للأونروا في نيويورك، والتي سعت إلى تسليط الضوء على قصص نجاح اللاجئين الفلسطينيين الشباب.

75 - وفي القسم المعنون "تقرير المصير لجميع الشعوب" من الكتاب التذكاري الصادر بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وعنوانه "تحقيق إنسانيتنا المشتركة: الاحتفاء بالتعاون العالمي من خلال الأمم المتحدة"[22]، تم تسليط الضوء على المساعي الهادفة إلى تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية.

76 - وفي اليوم الدولي للتضامن، يسرت الإدارة إقامة معرض افتراضي، وردت مناقشته في الفقرة 52، من أجل إشراك طائفة واسعة من الجماهير، وتعاونت مع مركز الأمم المتحدة الإقليمي للإعلام من أجل الترويج لهذا الحدث في أوروبا الغربية في بروكسل، وفي مراكز في أنقرة وبيروت وبروكسل والقاهرة وكانبيرا ونيروبي وبريتوريا.

(19) https://trello.com/b/772QZEh1/question-of-palestine.

(20) www.un.org/ecosoc/en/content/ecosoc-youth-forum-2021.

(21) www.un.org/youthenvoy/meet-23-young-people-leading-resilient-recovery-in-the-decade-of-action-aseel-2/.

(22) https://cdn.un.org/unyearbook/yun/un75/achieving_our_common_humanity.pdf.

الفصل السابع

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

77 - أخذت اللجنة في الاعتبار، عند وضع توصياتها المبينة أدناه، المداولات التي جرت في اجتماعات اللجنة والمكتب، والإحاطات الإعلامية المقدمة، والتوعية، والمؤتمرات والمناسبات الدولية التي شاركت فيها الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الإقليمية.

ألف - الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء الضم وأنشطة الاستيطان

78 - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء فشل حكومة إسرائيل في وقف الضم المتزايد لأجزاء من الضفة الغربية المحتلة، الذي من شأنه أن يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف، ويقوض التواصل الجغرافي للأرض الفلسطينية والقابلية الجغرافية لتطبيق حل الدولتين على أساس حدود عام 1967، مع القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمعايير المتفق عليها دوليا، ومبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية. وتدعو اللجنة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى وقف جميع هذه التدابير غير القانونية والعمل على إنهاء احتلالها غير القانوني، وذلك وفقا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

79 - وتؤيد اللجنة موقف الأمين العام الواضح بشأن قضية فلسطين، المبني على القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة التي لا حصر لها، والبحث عن حل عادل، وتدعو إسرائيل إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وإلى احترام الوضع الراهن في الأماكن المقدسة في القدس، بما في ذلك الوضع التاريخي والقانوني الراهن في حرم المسجد الأقصى، وحق المسلمين في العبادة السلمية هناك دون الخضوع للتهديدات والترهيب والعنف. وتدعو اللجنة الأمين العام إلى مواصلة استخدام مساعيه الحميدة وقدراته على الوساطة، وكل الأطراف ذات النفوذ إلى العمل بسرعة من أجل تهدئة هذا الوضع المتفجر.

80 - وستواصل اللجنة الدعوة إلى إيجاد حل لقضية فلسطين في إطار دولي، وإلى مناهضة الضم، وتأييد حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والاستقلال.

81 - وتلاحظ اللجنة أنّ أي مبادرة ترمي إلى إيجاد حل عادل لقضية فلسطين يجب أن تراعي أولا وقبل كل شيء الحقوق والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني، وأن تشرك القيادة الفلسطينية، وأن تستند إلى حل الدولتين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة والاتفاقات المبرمة بين الطرفين. وفي هذا السياق، تحيط اللجنة علما بالشواغل التي أعربت عنها القيادة الفلسطينية، وبرد المجتمع الدولي، فيما يتعلق الاتفاقات الثنائية بين إسرائيل وبعض البلدان العربية، التي لم تلزم إسرائيل بوقف خططها الرامية إلى زيادة بسط سيادتها على الأرض الفلسطينية وشعبها. وتحقيقا لهذه الغاية، تكرر اللجنة التأكيد على أن ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة أمر غير قانوني.

82 - وتُعرب اللجنة عن قلقها إزاء استمرار السلطة القائمة بالاحتلال في توسيع شبكتها الاستيطانية غير القانونية والهياكل الأساسية المتصلة بها، ومنها الجدار، في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وما حولها وداخل عمق الضفة الغربية، في انتهاك خطير لاتفاقية جنيف الرابعة، حيث تعد هذه الشبكة الاستيطانية غير شرعية بموجب القانون الدولي، وذلك على النحو الذي أكده القرار

2334 (2016)، من بين قرارات عدة. وتدعو اللجنة إسرائيل إلى الوقف الفوري لجميع أعمال بناء المستوطنات وتوسيعها، ولجهودها المتواصلة لنقل سكانها إلى تلك المستوطنات لأنها مستوطنات غير قانونية وتشكل عقبة أمام السلام وتقوّض إمكانية التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين.

83 - وتعرب اللجنة عن بالغ قلقها إزاء عمليات الإخلاء الوشيكة للأسر الفلسطينية من منازلها بأحياء الشيخ جراح وسلوان في مستوطنات القدس الشرقية المحتلة وقرية بيتا، وتكرر دعوتها إلى وقف جميع السياسات والممارسات الإسرائيلية غير القانونية، بما في ذلك جميع الأنشطة الاستيطانية وهدم المنازل وعمليات الإخلاء والتشريد القسري وجميع أعمال العقاب الجماعي الأخرى ضد السكان المدنيين الفلسطينيين.

باء - الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء النزاع

84 - تعرب اللجنة عن بالغ انزعاجها من التدهور الكبير للوضع في الأرض الفلسطينية المحتلة، لا سيما في أعقاب تصاعد العنف في أيار/مايو واستمرار أعمال الاستفزاز والتحريض، وبخاصة من قبل المتطرفين الإسرائيليين في القدس الشرقية المحتلة. وتذكر اللجنة إسرائيل والمقاتلين الفلسطينيين بأن الهجمات العشوائية وغير المتناسبة وعدم التمييز بين الأهداف العسكرية والأعيان المدنية، واستخدامهما لهذه الأعيان، هي أمور تشكل انتهاكات واضحة للقانون الإنساني الدولي وقد تشكّل جرائم حرب.

85 - وتدعو اللجنة كل أطراف النزاع الذي وقع في غزة وإسرائيل في أيار/مايو إلى احترام وقف إطلاق النار للسماح ببذل الجهود الطبية والإنسانية وجهود إعادة الإعمار، وبإجراء تحقيق من جانب المحكمة الجنائية الدولية في الهجمات على السكان المدنيين وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وهي تشدد على ضرورة معالجة الأسباب الجذرية للعنف من أجل تفادي جولة أخرى من العنف تزيد من ألم ومعاناة المدنيين من الجانبين، ومن أجل التوصل إلى حل عادل.

جيم - الإجراءات الفورية التي اتخذتها اللجنة إزاء تأجيل الانتخابات في فلسطين

86 - تأسف اللجنة لتأجيل الانتخابات البرلمانية والرئاسية في دولة فلسطين، وهي تؤكد أن هذه الانتخابات الديمقراطية عُنصر حاسم في الإعمال الكامل لحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. وتحقيقا لهذه الغاية، تحث اللجنة القيادة الفلسطينية على الإعلان عن مواعيد جديدة لإجراء الانتخابات، وتحث مجلس الأمن على التأكد من إسرائيل تضمن إجراء انتخابات فلسطينية ديمقراطية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

دال - الإجراءات المتخذة مع مجلس الأمن والجمعية العامة ومجلس حقوق الإنسان

87 - تحث اللجنة مجلس الأمن والجمعية العامة على ضمان تنفيذ معايير السلام المستقرة منذ زمن طويل في قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن 2334 (2016) وقرار الجمعية العامة 11/74 (2019). وتطلب اللجنة إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره إلى المجلس عن تنفيذ القرار 2334 (2016) في شكل كتابي، وأن يضمن تقاريره، عملا بالفقرة 5 من القرار، إشارات إلى تنفيذ الدول الأعضاء لأحكامه. وعملا بالفقرة 11 من القرار، تدعو اللجنة المجلس أيضا إلى بحث السبل والوسائل العملية الكفيلة بضمان التنفيذ الكامل لقراراته ذات الصلة، بما في ذلك فرض جزاءات على الدول والكيانات الخاصة التي تنتهك قراراته.

88 - وتحثّ اللجنة كذلك مجلس الأمن والمجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط على تنشيط عملية السلام المتوقفة في سبيل استئناف مفاوضات هادفة من أجل التوصل إلى حل عادل وسلمي للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. والمجتمع الدولي يتحمل مسؤولية ملزمة تجاه قضية فلسطين إلى أن يتم حلها من جميع الجوانب، وفقا للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا بد له من التحرك بهذا الشأن دون إبطاء.

89 - وتعرب اللجنة عن أسفها لاستعمال قوات الاحتلال الإسرائيلية القوة بشكل مفرط وغير متناسب وعشوائي ضد المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك خلال الاحتجاجات التي شهدها قطاع غزة في عامي 2018 و 2019 وخلال النزاع الذي استمر 11 يوما في شهر أيار/مايو 2021، وتكرر تأكيد دعوتها إلى تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة المعنية بالاحتجاجات في الأرض الفلسطينية المحتلة (A/HRC/40/74). وقد كُلّف مجلس حقوق الإنسان اللجنة بالتحقيق في الانتهاكات التي ارتكبت على مقربة من السياج الحدودي بين إسرائيل وقطاع غزة أثناء تلك الاحتجاجات. وتدعو اللجنة أيضا إلى وضع حد لجميع انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك الاعتقالات والاحتجاز التعسفيين، وتقييد حرية التنقل، والتمييز والعقاب الجماعي، فضلا عن إنكار الحق في تقرير المصير والاستقلال.

90 - وترى اللجنة أن الاحترام الكامل لحقوق الإنسان وللحقوق والجماعية للشعب الفلسطيني هو وحده الكفيل بضمان حل دائم وعادل لقضية فلسطين. وتأييدا للعدالة واحترام سيادة القانون وحقوق الإنسان التي لا غنى عنها من أجل إحلال السلام، ترحب اللجنة بقرار مجلس حقوق الإنسان د إ-1/30 القاضي بإنشاء لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق في جميع انتهاكات وتجاوزات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي حدثت منذ 1 نيسان/أبريل 2021.

91 - تحث اللجنة الدول الأعضاء والمنظمة على أن تدعو إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى الوفاء بالتزاماتها في حماية المدنيين، المنصوص عليها في القانون الدولي. وعطفا على تقرير الأمين العام المقدم عملا بقرار الجمعية العامة دإط 20/10، تشدد اللجنة على ضرورة تنفيذ آلية حماية دولية يمكن أن تكفل بشكل موثوق سلامة المدنيين الفلسطينيين ورفاههم. وتدعو اللجنة المجتمع الدولي إلى التحول من إطار إنساني إلى إطار قائم على حقوق الإنسان في تناول محنة الشعب الفلسطيني، وتطالب أيضا بإنهاء الحصار الجوي والبري والبحري الذي تفرضه إسرائيل على غزة منذ 14 عاما وبرفع جميع إجراءات الإغلاق، وفقا لمقتضيات قرار مجلس الأمن 1860 (2009).

هاء - أنشطة الدعوة والتوعية مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني

92 - ستواصل اللجنة تعبئة المجتمع الدولي لوقف خطة الضم الإسرائيلية، وستبذل الجهود من أجل الإسهام في إيجاد حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967، وهي تشعر بالتفاؤل إزاء البيانات العديدة المقدمة من أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك العالم العربي والمجتمع المدني الدولي، دعما للشرعية الدولية. وأي تسوية شاملة للنزاع سوف تتطلب نهجا إقليميا، من قبيل النهج الذي توفره مبادرة السلام العربية. وتهيب اللجنة بالمنظمات الإقليمية، من قبيل الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، أن تضطلع بدور أنشط من الناحية السياسية في التوسط لإنهاء النزاع.

93 - وتهيب اللجنة بالجهات المانحة الدولية أن تفي بتعهداتها فورا من أجل الإسراع بتقديم المساعدة الإنسانية، وعملية الإعمار، والانتعاش الاقتصادي، الضرورية للتخفيف من محنة الفلسطينيين، بمن فيهم النساء والأطفال، الذين يواجهون تحديات إضافية وجنسانية يلزم التصدي لها من خلال إجراءات هادفة. وهي

تشـــدد على الضـــرورة الملحة لتزويد الأونروا بما يكفي من التمويل التي يمكن التنبؤ به من أجل ضـــمان مساعدتها الإنسانية والإنمائية الحيوية للاجئين الفلسطينيين.

واو - الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية

94 - تشدد اللجنة على أهمية اعتراف إسرائيل بالنكبة وأثرها على الشعب الفلسطيني، باعتبار ذلك شرطا ضروريا للتوصل إلى سلام دائم وقابل للاستمرار. ويجب معاملة اللاجئين الفلسطينيين كمواطنين محرومين من بلدهم، دولة فلسطين، وليس كلاجئين عديمي الجنسية. وتناصر اللجنة بقوة حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة، وكذلك في الحصـــول على تعويض عادل، على النحو المنصـــوص عليه في الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة 194 (د-3).

95 - وتعتبر اللجنة القرارات الانفرادية التي اتخذتها دول أعضـــاء بشـــأن الاعتراف بالقدس عاصـــمة لإسـرائيل ونقل السـفارات في إسـرائيل من تل أبيب إلى القدس باطلة ولاغية، لأنها تشـكل انتهاكا لقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 476 (1980) و 478 (1980). وتدعو اللجنة الدول الأعضـــاء إلى التراجع عن تلك القرارات، وهي تؤكد من جديد على وجوب احترام الوضـع القائم التاريخي للأماكن المقدسـة في القدس وتحمّل المجتمع الدولي المسؤولية عن الحفاظ على طابع المدينة ووضعها القانونيين والديمغرافيين والتاريخيين كمدينة متعددة الثقافات والأديان.

96 - وتشدد اللجنة على مسؤولية الدول والكيانات الخاصة والشركات في تجنّب الإسهام في الانتهاكات الإسـرائيلية الجسـيمة لحقوق الإنسـان الخاصـة بالشـعب الفلسـطيني، ولا سـيما فيما يتعلق بأنشـطتها داخل المســـتوطنات بالأرض الفلســـطينية المحتلة، بما فيها القدس الشـــرقية. وهي ترحب بالجهود التي تبذلها الحكومات والبرلمانيون والجهات الفاعلة في المجتمع المدني من أجل حظر تقديم الدعم، بما في ذلك الدعم الاقتصادي، للأنشطة الاستيطانية الإسرائيلية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة.

97 - وتدعو اللجنة الدول الأعضاء إلى تنفيذ الالتزامات ذات الصلة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك ما تنص عليه الفقرة 5 من قرار مجلس الأمن 2334 (2016)، التي يهيب فيها المجلس بالدول الأعضـــاء أن تميّز، في معاملاتها ذات الصلة، بين إقليم دولة إسرائيل والأراضي المحتلة منذ عام 1967.

98 - وتتطلع اللجنة إلى تقرير المفوضـة السـامية لحقوق الإنسـان عن تبعات الضـم، على النحو الذي طلبه مجلس حقوق الإنسـان في الفقرة 16 من قراره 31/43 المؤرخ 23 حزيران/يونيه 2020. وتعرب اللجنة عن تقديرها لعمل المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الإنســـان في الأراضـــي الفلســـطينية المحتلة منذ عام 1967، ولما قدمه من تقارير إلى مجلس حقوق الإنسان.

99 - وفيما يشـرع المجتمع الدولي في بذل جهود متجددة لاسـتئناف مفاوضـات مجدية في إطار عملية سـلام ذات مصـداقية وعلى أسـاس المعايير الدولية الطويلة الأمد لإيجاد حل عادل، تلتزم اللجنة بمواصـلة تواصـــلها مع الجهات المعنية الرئيســـية التي لها تأثير على قضـــية فلســـطين، وبتقديم الدعم للمبادرات، بما في ذلك من جانب المجموعة الرباعية، وذلك بهدف عقد مؤتمر ســـلام دولي يؤدي إلى حل الدولتين، كما أبرز ذلك بيان مبعوثي المجموعة الرباعية للشرق الأوسط في 23 آذار/مارس 2021. وستواصل اللجنة تشجيع كل مؤيدي حل الدولتين على مساعدة الطرفين في استئناف المفاوضات من أجل التوصل إلى تسوية سلمية، تمشيا مع القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

زاي - إجراءات الدعم في إطار التصدي لجائحة مرض فيروس كورونا

100 - تعرب اللجنة عن قلقها إزاء الانتشار غير المسبوق لجائحة كوفيد-19 في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة وتثني على التدابير الصارمة التي اتخذتها حكومة فلسطين لاحتواء آثارها في جميع أنحاء المنطقة.

101 - وتوجّه اللجنة انتباه المجتمع الدولي إلى الحالة الاجتماعية والاقتصادية المتردية وإلى تدهور الظروف المعيشية للفلسطينيين في الأرض المحتلة، ولا سيما في قطاع غزة، وأيضا إلى الظروف العصيبة التي تمر بها الحكومة الفلسطينية جراء اقتران الأثر السلبي لجائحة كوفيد-19 بالاحتلال الإسرائيلي المستمر وبسياسات الضمّ المتزايدة.

102 - وتؤيد اللجنة قلق المجتمع الدولي من الطريقة التي تعتمدها السلطات الإسرائيلية في توزيع لقاح كوفيد-19، حيث تتجاهل التزاماتها بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال بضمان الصحة العامة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتطلب اللجنة من إسرائيل الامتثال فورا لواجباتها بموجب القانون الدولي الإنساني، وذلك بكفالة توفير اللقاحات للسكان الفلسطينيين الخاضعين لسيطرتها في غزة والضفة الغربية، بما في ذلك القدس الشرقية، وكذلك للسجناء والمعتقلين الفلسطينيين المحتجزين في السجون الإسرائيلية.

حاء - الإجراءات التي اتخذتها الأمانة العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى

103 - تلاحظ اللجنة مع التقدير المساهمة التي تقدمها شُعبة حقوق الفلسطينيين دعما لولايتها وتطلب إلى الشُعبة مواصلة تقديم الدعم الفني وخدمات الأمانة في جميع جوانب ولايتها. وتبرز اللجنة أيضا الأهمية المتزايدة للتعاون بين البلدان النامية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل تبادل التجارب القابلة للتكرار في تحقيق تقرير المصير والاستقلال.

104 - وتشجع اللجنة شعبة حقوق الفلسطينيين على مواصلة جهودها لنشر المعلومات عن قضية فلسطين من خلال مواصلة توسيع نطاق أنشطة التوعية وتعزيز تعدد اللغات، مع التركيز بوجه خاص على اللغة العربية، وذلك على موقعها الشبكي ومنصاتها على وسائل التواصل الاجتماعي. وهي تطلب أيضا إلى الشعبة مواصلة تنفيذ المشاريع، بما في ذلك بناء قدرات موظفي دولة فلسطين، التي تهدف إلى زيادة تعزيز ولاية اللجنة.

105 - وتطلب اللجنة مواصلة البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة التواصل العالمي بشأن قضية فلسطين، والذي أسهم إسهاما هاما في تعريف وسائط الإعلام والجمهور بقضية فلسطين.

106 - وتعتزم اللجنة مواصلة العمل بشكل وثيق مع سائر الجهات الفاعلة والكيانات التابعة للأمم المتحدة، بما في ذلك مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والأونروا، لتنسيق الجهود المبذولة في المجالات التي تحظى باهتمام مشترك ولتأكيد المسؤولية الدائمة للمنظمة إزاء قضية فلسطين حتى التوصل إلى حل عادل لها من جميع الجوانب وعلى نحو مُرضٍ، وفقا للقانون الدولي. وتود اللجنة أن تعرب عن تقديرها العميق لمنظمة التعاون الإسلامي وللجهات الشريكة الأخرى لإسهامها بموارد خارجة عن الميزانية، ولمشاركتها النشطة في مؤتمراتها ومناسباتها.

107 - وستواصل اللجنة تعزيز استيعاب الجميع وتحقيق التوازن بين الجنسين في جميع أنشطتها، بما في ذلك البرنامج المتعلق ببناء القدرات التي تضطلع به لفائدة الموظفين العموميين في دولة فلسطين، وهي تشجع على الاستفادة الكاملة من فرص بناء القدرات على الإنترنت، ولا سيما في سياق القيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19.

100921 010921 21-11081 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق